

Distr.: General
7 July 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر – 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقرير المفوضية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حلقة النقاش التي تُعقد مرة كل سنتين لمجلس حقوق الإنسان بشأن الحق في التنمية

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُعرض هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 23/42 ومقرر المجلس 113/45، موجزاً لحلقة النقاش التي تُعقد مرة كل سنتين بشأن الحق في التنمية، المعقودة في 17 أيلول/سبتمبر 2020، خلال دورة المجلس الخامسة والأربعين. وركزت حلقة النقاش على تعزيز التعاون والتضامن الدوليين في مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

- 1- قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره 23/42، تنظيم حلقة نقاش تُعقد مرة كل سنتين بشأن الحق في التنمية، اعتباراً من دورته الخامسة والأربعين، بمشاركة الدول الأعضاء وهيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وسائر الجهات ذات المصلحة المعنية. وطلب المجلس أيضاً إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إعداد تقرير عن حلقة النقاش وتقديمه إلى دورته السادسة والأربعين. وعُقدت الحلقة في 17 أيلول/سبتمبر 2020. وقرر المجلس في مقرره 113/45 أن يُقدّم التقرير إلى دورته الثامنة والأربعين.
- 2- وركزت حلقة النقاش على تعزيز التعاون والتضامن الدوليين في مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونظرت في سبل تفعيل الحق في التنمية، بغية تعزيز التضامن العالمي وتقاسم المسؤوليات وتقوية التعاون والوحدة والتضامن على المستوى الدولي في التصدي لكوفيد-19. وتمثلت أهداف المناقشة في: (أ) تعزيز فهم الحق في التنمية والتعاون والتضامن الدوليين بغية إعمالها، بسبل منها التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة والعمل الجماعي من جانب جميع أصحاب المصلحة؛ (ب) النظر في سبل تعزيز التضامن العالمي وتقاسم المسؤوليات، بسبل منها التعاون في تحديد الاحتياجات الصحية والاجتماعية والاقتصادية وتبادل المعلومات والمعارف العلمية وأفضل الممارسات؛ (ج) مناقشة العمل المشترك بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرها من أصحاب المصلحة، بسبل منها التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية؛ (د) تحديد الفرص المتاحة للنهوض بالشراكات ووسائل التنفيذ العالمية من أجل التنمية المستدامة وتمويلها من خلال نهج متكاملة واتخاذ إجراءات متسقة ومنسقة على جميع المستويات؛ (هـ) تبادل الممارسات الجيدة وقصص النجاح في إعمال الحق في التنمية والتعاون والتضامن الدوليين، بسبل منها التعاون بين بلدان الجنوب، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وغير ذلك من أشكال التعاون⁽¹⁾.
- 3- وترأست حلقة النقاش السفيرة سو كورو فلوريس لييرا، التي تشغل منصب نائبة رئيسة مجلس حقوق الإنسان. وتضمن الجزء الافتتاحي من الحلقة مشاركة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه؛ ووزير خارجية ملديف، عبد الله شهيد؛ والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس. وكان من بين أعضاء الحلقة السفير واقف صادقوف، الممثل الدائم لأذربيجان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، ممثلاً حركة بلدان عدم الانحياز؛ ونائبة الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إيزابيل دوران؛ والمدير التنفيذي لمركز الجنوب، كارلوس كوريا؛ وممثلة رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين لدى الأمم المتحدة في جنيف ومنسقة الفريق العامل المعني بالحق في التنمية التابع لمنندى المنظمات غير الحكومية المستلهمة من الكاثوليكية في جنيف، ماريا مرسيدس روسي.
- 4- وأعقب الجزء المفتوح جلساً نقاش شارك فيها ممثلو الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وأجاب المشاركون في الحلقة على الأسئلة والتعليقات التي وجهها الحضور وأدلو بملاحظات ختامية.
- 5- وكانت الحلقة، التي سُجّلت ونُشرت على شبكة الإنترنت، متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة⁽²⁾.

(1) متكرة مفاهيمية متاحة في:

<https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/45session/Pages/Panel-discussions.aspx>

(2) انظر: <https://media.un.org/en/asset/k11/k11f2kcjm7>

ثانياً - افتتاح حلقة النقاش

6- أشارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في بيانها الافتتاحي⁽³⁾، إلى أن كل قصة وكل إحصائية تحمل في طياتها إنساناً له حقوق غير قابلة للتصرف، ويشمل ذلك الحق في المشاركة في التنمية والإسهام فيها والاستفادة منها. وقالت إن جائحة كوفيد-19 أزاحت الستار عن مظالم اجتماعية على الصعيد العالمي، وفاقت أوجه عدم المساواة المترابطة والمتجذرة داخل البلدان وأوجه التفاوت فيما بينها. وتواجه الدول الفقيرة انهيار التجارة، وانخفاض التحويلات المالية، وهروب رؤوس الأموال، وانخفاض قيمة العملة، في حين تحرم أعباء الديون العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من "النقاط أنفاسها"، وهو ما يقوض قدرتها على التصدي للجائحة ويقلص هامش التصرف في المجال المالي للوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في الغذاء والماء والصحة والتعليم. ودعت المفوضة السامية إلى سد الثغرات في نظم الصحة والحماية الاجتماعية عن طريق بناء القدرة على مواجهة الأزمات مستقبلاً، مشددة على أهمية المشاركة الشاملة في معالجة أوجه عدم المساواة والضعف المؤسسي والانتهاكات الهيكلية لحقوق الإنسان، ويشمل ذلك التدهور البيئي والطوارئ المناخية.

7- وفي إعلان الحق في التنمية (1986)، أُعلنت التنمية حقاً لجميع الأفراد والشعوب، ويدخل في إطار ذلك مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة في العملية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها. وينبغي تنفيذ التنمية محلياً وعالمياً لفائدة أجيال الحاضر والمستقبل. ويتطلب التصدي للجائحة تجديد تعديدية الأطراف والإرادة السياسية والقيادة القوية على جميع المستويات، فضلاً عن وضع سياسات جريئة وتقديم الدعم المالي والتقني للبلدان والمجتمعات المحلية المحتاجة، بأمور من بينها تخفيف الديون على وجه السرعة. وأكدت المفوضة السامية أنه يجب أن يستفيد الجميع من جهود التصدي والتعافي، بما في ذلك من التقدم العلمي والتكنولوجي. ويجب أن يكون التطعيم ضد كوفيد-19 سلعة عامة عالمية. ودعت المجتمع الدولي إلى الاتفاق على تدابير تمكن البلدان الفقيرة والضعيفة من حشد الموارد لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها.

8- وقال وزير خارجية ملديف، عبد الله شهيد، إن التنمية السريعة والمستدامة مكنت ملديف، على مدى العقود القليلة الماضية، من الانضمام إلى صفوف البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وأضاف أن نجاح البلد في التنمية جدير بالملاحظة، إلا أن ذلك لا ينفي مواجهته تحديات عديدة في ذات الوقت. وعند وصول كوفيد-19 إلى ملديف، اعتمدت الحكومة تدابير وطنية بإعلان حالة طوارئ صحية. وأدى القرار الصعب المتمثل في إغلاق الحدود لأكثر من ثلاثة أشهر إلى توقف القطاع السياحي. وبالنظر إلى كون السياحة تمثل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي لملديف، فقد أثر هذا القرار على سبل عيش آلاف الأشخاص. ومع ذلك، فإن الحكومة ملتزمة بتعزيز وحماية جميع الحقوق، بما في ذلك الحق في التنمية.

9- وذكر السيد شهيد أن الوقت حان لإعادة التفكير في نماذج التنمية لكفالة أن تصبح تلبية احتياجات الفئات الأضعف المقياس المشترك للنجاح في إعادة البناء على نحو أفضل. وفي الوقت الذي تجري فيه صياغة خطة للتعافي من الجائحة، من الضروري العمل معاً لبدء جهد عالمي لتحديد طرق جديدة ومبتكرة لمواجهة تحديات تخفيف عبء الديون، وتشجيع الاستثمار وإطلاق العنان للإمكانيات الإبداعية للاقتصادات في جميع أنحاء العالم.

10- وينبغي أن تكون جائحة كوفيد-19 بمثابة ناقوس يذكر بضعف الإنسان. وفي هذا الصدد، دعا الوزير المجتمع الدولي إلى التكاثر لإعادة بناء مستقبل مشترك، واثقاً من أن الروح الإنسانية ستنتصر

(3) نص البيان متاح في: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=26254.

دائماً على المحن. واختتم كلمته بالقول إن من الممكن معاً التغلب على المصاعب وبناء عالم أفضل وأقدر على التكيف للجميع.

11- وأشار المدير العام لمنظمة الصحة العالمية إلى أن الجائحة أثرت أكثر ما أثرت على الفئات السكانية الضعيفة، مثل الأقليات العرقية والإثنية، وكبار السن، والأسر ذات الدخل المنخفض. كما كان لها آثار اجتماعية واقتصادية عميقة يندرج ضمنها البطالة والعنف القائم على نوع الجنس وعدم المساواة بين الجنسين. وقد أثرت الأوامر القاضية بالتزام المنازل وغيرها من القيود على إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، وأدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي القائمة من قبل في المجتمعات التي يطالها التهميش أصلاً. وبينت جائحة كوفيد-19 بصورة صريحة أن الصحة ليست مجرد نتيجة للتنمية، بل هي شرط أساسي للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وعماداً له. وشدد على أن الصحة ليست سلعة فاخرة لمن يستطيعون تحمل تكاليفها، وإنما هي حق من حقوق الإنسان.

12- وأشار المدير العام إلى أن التهديد العالمي المشترك لجائحة كوفيد-19 يستلزم جهوداً مشتركة للتصدي لها. وقد تعاونت منظمة الصحة العالمية مع كيانات منظومة الأمم المتحدة بأسرها ومع الدول الأعضاء والمجتمع المدني لوضع حقوق الإنسان في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وجهود التصدي لكوفيد-19 والتعافي منه. ويمكن التقليل من المرض والوفاة، ولا سيما بين أشد الناس حرماناً، من خلال اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان للتعامل مع كوفيد-19. ومن شأن هذا النهج أن يساهم أيضاً في التحلي بالمرونة والجاهزية لمواجهة تفشي الأمراض في المستقبل وغير ذلك من الصدمات الصحية والاقتصادية. وعملت منظمة الصحة العالمية، عند وضع مبادرة الإسراع بإتاحة أدوات لمكافحة كوفيد-19، مع شركاء من جميع أنحاء العالم لضمان الاستجابة على نحو عادل من اللقاحات والتشخيص والعلاجات لمواجهة المرض.

ثالثاً - حلقة النقاش

ألف - مساهمات المشاركين في حلقة النقاش

13- تكلم السيد صادقوف باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وأقر بأن إعمال الحق في التنمية يكتسي أهمية أكبر الآن، حيث تكافح الدول في جميع أنحاء العالم الآثار غير المسبوقية لجائحة كوفيد-19، التي وضعت عبئاً كبيراً على كاهل نظمها الصحية ومجتمعاتها واقتصاداتها. وقد كشفت الجائحة عن أهمية التعاون الدولي في التخفيف من أثر هذه الكارثة الصحية.

14- وفي الوثيقة الختامية للقمة الثامنة عشرة لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز، التي عُقدت في باكو يومي 25 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2019، اتفق رؤساء الدول والحكومات على تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، ولا سيما الحق في التنمية باعتباره حقاً عالمياً وغير قابل للتصرف وجزءاً لا يتجزأ من جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً⁽⁴⁾. كما حثوا آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على كفالة إعمال الحق في التنمية على سبيل الأولوية، بوسائل منها وضع اتفاقية بشأن الحق في التنمية.

(4) انظر: www.namazerbaijan.org/pdf/BFOD.pdf، الفقرتين 144 و977-1.

15- وفي جنيف، في 12 شباط/فبراير 2020، شدد المشاركون في المناقشة المفتوحة بشأن الحق في التنمية التي ترأسها الممثل الدائم لأذربيجان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف⁽⁵⁾ على أهمية المشاركة البناءة لمختلف أصحاب المصلحة في أعمال الحق في التنمية وما يمكن أن تثمر عنه. ودعا المشاركون أيضاً إلى المشاركة البناءة لجميع أصحاب المصلحة في الدورة الحادية والعشرين للفريق العامل المعني بالحق في التنمية في أيار/مايو 2020⁽⁶⁾، التي كان من المقرر أن يشرع فيها الفريق في وضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية⁽⁷⁾.

16- وفي 4 أيار/مايو 2020، أنشأ فريق الاتصال التابع لحركة بلدان عدم الانحياز، في اجتماع قمة إلكتروني ترأسه رئيس أذربيجان، فرقة عمل لوضع قاعدة بيانات للاحتياجات الإنسانية والطبية للدول الأعضاء في ظل جائحة كوفيد-19، لعرضها على البلدان المانحة والمنظمات الدولية. وتبرعت أذربيجان، بصفتها رئيسة للحركة، بمبلغ 10 ملايين دولار لمنظمة الصحة العالمية لتقديم الدعم إلى بلدان الحركة الأعضاء الأكثر تضرراً. وأيدت الحركة أيضاً، بدعم من أكثر من 140 دولة عضواً، اعتماد الجمعية العامة القرار 4/75 لعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19.

17- وأعرب السيد صادقوف عن قلق الدول الأعضاء في الحركة إزاء التهديد الذي يطرحه كوفيد-19 على المستوى العالمي. وتعتمد السيطرة على الجائحة على اتخاذ تدابير مناسبة للتأهب والوقاية وبناء القدرة على التحمل وعلى زيادة التعاون على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بطرق من بينها اتخاذ إجراءات لمواجهة التحدي بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. وقال إن إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى تشخيص كوفيد-19 وعلاجاته ولقاحاته وتوزيعها توزيعاً عادلاً وتيسر كلفتها من الأولويات المهمة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآثار السلبية للتدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة قد زادت من حدة الصعوبات الناجمة عن الجائحة، وأعاقت رفاه الأشخاص في البلدان المتضررة، وخلقت عقبات أمام أعمال حقوق الإنسان الخاصة بهم إعمالاً كاملاً، بما في ذلك الحق في التنمية. وفي ضوء هذه الظروف، شدد السيد صادقوف على أهمية كفالة حصول كل الناس في جميع البلدان حصولاً آمناً على الأدوية للتصدي لكوفيد-19.

18- واعتبرت نائبة الأمين العام للأونكتاد، إيزابيل دوران، أن جائحة كوفيد-19 تذكير لنا بضعفنا المشترك أفراداً ودولاً وجماعةً عالمية. لقد انتشر الفيروس بسرعة رهيبية بين جميع الطبقات الاقتصادية والاجتماعية، ولكنه أثر على كل من هذه الفئات بطريقة مختلفة، معرضاً الحق الفردي والجماعي في التنمية للخطر. ومنذ بداية الجائحة، حشدت الأونكتاد قواها لتحليل الوضع، ودعم الإجراءات الرامية إلى مكافحة الجائحة والتعاون بشأنها، وتزويد البلدان النامية المتضررة بصورة خاصة بآليات وتوصيات للتعامل مع الحالة الراهنة.

19- وقد أحدثت جائحة كوفيد-19 "عاصفة اقتصادية كاملة"، وتضمن ذلك إحداث صدمات متزامنة يعزز بعضها بعضاً في مجالي العرض والطلب وفي المجال المالي. ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة تتراوح بين 4 و5 في المائة في عام 2020. ونظراً للأثر الهائل الذي خلفته الجائحة على النمو الاقتصادي، فإن النمو في مجال التنمية لم ينتعش. وسلطت السيدة دوران الضوء على الزيادة الكارثية في معدلات الفقر، ووجهت الانتباه إلى تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة

(5) انظر: www.namazerbaijan.org/news/25.

(6) انظر: www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/21stSession.aspx.

(7) عُقدت الدورة الحادية والعشرون للفريق العامل المعني بالحق في التنمية في الفترة من 17 إلى 21 أيار/مايو 2021.

الفقر المدقع وحقوق الإنسان، أوليفيه دي شوتر، والتوصيات الواردة فيه⁽⁸⁾. ووفقاً لتقديرات تقارير منظمة العمل الدولية، ستؤدي الجائحة إلى فقدان 400 مليون وظيفة بدوام كامل⁽⁹⁾. وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن مؤشر التنمية البشرية سينخفض للمرة الأولى منذ عام 1990⁽¹⁰⁾.

20- وقد أشير على نطاق واسع إلى أن آثار جائحة كوفيد-19 كانت أشد وطأة على النساء منه على الرجال. وتتعرض النساء، اللاتي يعملن على نحو أكثر تواتراً في القطاع غير الرسمي والقطاع الصحي، لمخاطر أعلى لفقدان الوظائف كما يقل احتمال استقاداتهن من الحماية الاجتماعية. وخلال فرض تدابير الإغلاق، كانت النساء أيضاً أكثر تأثراً بالعبء المتزايد لرعاية الأطفال والتعليم المنزلي. وعلاوة على ذلك، وبوجه عام، فإن احتمال حصول صاحبات المشاريع على ائتمانات لاستئناف أعمالهن التجارية أو ضمان استمرارها يكون أقل.

21- وترى السيدة دوران أنه لا يمكن الانتصار في معركة مكافحة كوفيد-19 إلا من خلال التضامن والتعاون الدوليين. ولفتت الانتباه إلى ثلاث قضايا مهمة للتصدي للجائحة بنجاح. أولاً، التجارة. وهي مشكلة وجزء من الحل في نفس الوقت. فقد اتضح، خلال الأشهر الأولى من جائحة كوفيد-19، مدى عمق تأثير انقطاع الإنتاج الصيني على سلسلة التوريد العالمية. فما أن تتوقف السفن عن الحركة حتى تتوقف التجارة الدولية. وكانت البلدان التي تعتمد على السياحة والصادرات والبلدان المتأثرة بتغير المناخ هي الأكثر تضرراً من توقف العرض. وقد أكدت هذه التجربة ضرورة إيجاد حلول متعددة الأطراف. ثانياً، تساهم العلوم والتكنولوجيا والابتكارات، التي لطالما كانت محركات للتنمية، أيضاً في عدم المساواة. ففي حين ينبغي أن تكون حقوق الملكية الفكرية للقاحات متوازنة لضمان مكافأة المبتكرين، ينبغي السماح للبلدان النامية بأن تصبح منتجة ومستفيدة من الجهود والشبكات العلمية والتكنولوجية. ثالثاً، تمويل جهود التصدي لكوفيد-19. فوفقاً لتقديرات الأونكتاد، ستعاني البلدان النامية من عجز يتراوح بين 2 و3 تريليونات دولار خلال السنتين المقبلتين نتيجة لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات، مما يشير إلى وجود عجز بالغ في التمويل. وفي هذا الصدد، فإن قرارات المجتمع الدولي، بما في ذلك قرار صندوق النقد الدولي وبلدان مجموعة العشرين بتعليق سداد ديون عدد محدود من البلدان الضعيفة مؤقتاً هي قرارات حاسمة. وعلى الرغم من أهمية هذه القرارات، فمن الضروري استكمالها بتدابير أخرى للتصدي للتحديات المطروحة أمام البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

22- وأكد المدير التنفيذي لمركز الجنوب، كارلوس كوريا، أن إعمال الحق في التنمية يتطلب اتخاذ نهج شامل لمعالجة جملة أمور من بينها الفقر وعدم المساواة اللذين تشهدهما البلدان التي تعوزها التنمية. وكما جاء في إعلان الحق في التنمية، تقع على عاتق الدول مسؤولية تهيئة الظروف الوطنية والدولية المواتية لإعمال هذا الحق. وأقر الإعلان كذلك، في ديباجته، أن "الإنسان هو الموضوع الرئيسي لعملية التنمية".

23- وفاقمت الأزمة الصحية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 اتجاهات مقلقة للغاية فيما يتعلق بإعمال الحق في التنمية وسلطات الضوء عليها. ويتمثل الاتجاه الأول في الإجراءات الرامية إلى تقويض منظمة الصحة العالمية. وشدد السيد كوريا على أنه ينبغي، عوضاً عن ذلك، تعزيز دور منظمة الصحة العالمية بصفتها منظمة عالمية تعمل في مجال الصحة. وينبغي للحكومات أن تمنحها صلاحية أكبر للتصرف وقدرًا كافيًا من التمويل. وأما الاتجاه الثاني فيتمثل في العودة إلى السياسات الانعزالية، وتتدرج

(8) انظر: www.ohchr.org/Documents/Issues/Poverty/covid19.pdf

(9) انظر: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/briefingnote/wcms_749399.pdf

(10) انظر: http://hdr.undp.org/sites/default/files/covid-19_and_human_development_0.pdf

ضمن ذلك "قومية اللقاح". وتتجاهل هذه السياسات الحاجة إلى حل عالمي للجائحة يقوم على التعاون والتضامن. وتبدو هذه النهج القومية أيضاً جلية في سياسات بعض البلدان المتقدمة النمو، وتروم ضمان الاستقلال الذاتي في إنتاج وتوريد الأدوية واللقاحات فيما تتجاهل المشاكل ذات الصلة بالحصول على إمدادات هذه المنتجات خارج حدودها. وقد تبينت هذه النزعة القومية أيضاً من خلال ما قامت به البلدان المتقدمة من خلال الدفع المقدم أو الشراء المسبق لللقاحات، مما حرم البلدان النامية من الحصول المبكر على الأدوية للوقاية من المرض. ويتمثل الاتجاه الثالث في استمرار التدابير القسرية الأحادية الجانب التي تتعارض بوضوح مع القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التدابير غير مقبولة أخلاقياً أيضاً، لا سيما في وقت يشهد فيه ضعف سكان البلدان المتضررة وتكبر فيه معاناتهم. وأما الاتجاه الرابع فيمكن في الضغط المستمر الذي تمارسه بعض الحكومات لدعم شركات الأدوية عبر الوطنية الكبرى، التي يدعمها مجلس منظمة التجارة العالمية للجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية وفي محافل أخرى، لصالح احتكار تكنولوجيات الأدوية واللقاحات من خلال البراءات وغيرها من حقوق الملكية الفكرية. وكما اقترح الأمين العام، ينبغي اعتبار التكنولوجيات، عوضاً عن ذلك، سلعة عامة عالمية.

24- ورحب السيد كوريا باستمرار عمل مجلس حقوق الإنسان بشأن الحق في التنمية وإمكانية التفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن هذا الحق، باعتبار ذلك دلائل على إحراز تقدم مشجع. وأعرب عن ارتياحه أيضاً لاستمرار المفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً بشأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وأعرب عن أمله في المشاركة البناءة من خلال جميع العمليات المذكورة أعلاه. وقال إن الحق في التنمية يمنح منبراً لإعمال حقوق الإنسان على نطاق عالمي. ويواجه إعمال هذا الحق مشاكل قديمة وتحديات جديدة، تتطلب عملاً جهيداً ومتضافراً من جانب البلدان التي تؤمن بالتعاون والتضامن الدوليين وتمارسهما.

25- وأشارت ماريا مرسيدس روسي، ممثلة رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين لدى الأمم المتحدة في جنيف ومنسقة الفريق العامل المعني بالحق في التنمية التابع لمنتدى المنظمات غير الحكومية المستلهمة من الكاثوليكية في جنيف، إلى أن جائحة كوفيد-19 قلبت العالم رأساً على عقب وكشف عن التناقضات الاجتماعية التي تولدت عن الليبرالية الجديدة والنموذج المشوه للعولمة. وذكرت أن الفكرة المهيمنة بأننا "جميعاً في قارب واحد" ليست صحيحة، وأن الاستعارة الأقرب هي أننا "في نفس العاصفة مع فارق أننا نسافر على متن قوارب مختلفة". وقد ثبت أن القدرة على إدارة حالات الطوارئ والصمود عند مجابقتها مرتبطة بعوامل خارجة عن سيطرة الفرد أو اختياره، بما في ذلك مكان الولادة ودخل الأسرة وإمكانية الحصول على مساكن آمنة والإقامة في أحياء تتوفر فيها سبل الرعاية، ومستويات التلوث المحلي، وجاهزية نظم الصحة العامة وفرص الاستفادة من هذه النظم، ونزاهة القادة واهتمامهم بالصالح العام. وخلال الجائحة المتواصلة، تبين أن لأوجه عدم المساواة الهيكلية دوراً حاسماً في تحديد النتائج المختلفة جداً التي تظهر بوضوح في المجتمعات والبلدان.

26- ونقلت السيدة روسي عن البابا فرنسيس تأكيد أنه "الجائحة كشفت عن مشاكل اجتماعية وفاقمتها، ولا سيما مشكل عدم المساواة... وتكشف أعراض عدم المساواة هذه عن مرض اجتماعي؛ وهو فيروس ناشئ عن اقتصاد عليل"⁽¹¹⁾. وقد تحمّل أضعف أفراد المجتمع وطأة العواقب الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للجائحة الكارثية. وبينما كانت البشرية تنتظر لقاحاً من شأنه مكافحة الجائحة، كان في وسع المجتمع الدولي أن يلتزم باعتماد "لقاح" يهدف إلى مكافحة التهديدات العالمية، على المستويات الثقافية والسياسية والقانونية

والاقتصادية، باقتلاع الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة والضعف، وكان "لقاح" من هذا القبيل ليتألف من جعل الحق في التنمية ملزماً قانوناً والاعتراف بالتضامن الدولي بوصفه حقاً من الحقوق.

27- وشددت السيدة روسي على أن الأسرة البشرية تحتاج إلى أجسام مضادة للتضامن الدولي أكثر من أي وقت مضى. ولهذا السبب، أيدت رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين ومنظمات غير حكومية أخرى مشروع الإعلان المتعلق بالحق في التضامن الدولي⁽¹²⁾، ودعت بشدة إلى اعتماد اتفاقية بشأن الحق في التنمية. ومن شأن الصكين أن يؤدي دوراً حاسماً في التصدي للتحديات العالمية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الناس.

28- وتستدعي الضرورة إعادة النظر في النماذج الاقتصادية والسياسية السائدة وصياغة نماذج اقتصادية جديدة مستدامة تركز على الناس وشاملة للجميع. وينبغي أن تكون كفالة رفاه الناس في المجتمع الدولي من خلال احترام الحدود البيئية لكوكب الأرض هدفاً مشتركاً للمشاريع والروايات المستقبلية في جميع المجالات. وأعادت الإشارة إلى الرسالة الدورية للبابا فرانسيس، "لاوداتو سي"، التي تدعو إلى الإصغاء إلى صرخة الفقراء وصيحة الأرض أخيراً وتحقيق إيكولوجيا متكاملة. ولتحقيق هذه الغاية، هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، من بينها إلغاء الديون، وإنهاء التدابير والإجراءات القسرية الأحادية الجانب لمواجهة آثار الملاذات الضريبية والفساد. وهناك حاجة ماسة أيضاً إلى احترام التزامات اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإجراء إصلاحات مجدية على مستوى الإدارة العالمية، وخفض النفقات العسكرية، وإعادة توجيه الموارد نحو الحماية الاجتماعية، وتعزيز النظم الصحية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقي بالتزاماتها بتحويل 0,7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، بل وينبغي لها أن ترفع من هذا المبلغ لتعزيز تدابير التصدي لأزمة كوفيد 19.

29- واختتمت السيدة روسي حديثها بسرد قصة طفل مريض في زامبيا. فقد عملت طبيبة مبشرة لمدة 20 عاماً واعتنت بالعديد من المرضى، ولا سيما المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وحكت أنه عندما لم تكن علاجات الفيروسات القهقرية متاحة بعد، كان لديها مريض، وكان صبياً في الثامنة من عمره توفي والداه بسبب الإيدز. وفي المراحل الأخيرة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، أصيب الصبي بمرض انتهازي وأدخل إلى مستشفى للأطفال. وفي إحدى زياراتها للطفل، سألتها عما إذا كان يريد منها أن تجلب له بعض الفاكهة أو المشروبات الغازية في زيارتها المقبلة. فنظر إليها الطفل بعينيه الكبيرتين ووجهه المنهك وأجاب: "دكتورة مارا، أحضري لي الأدوية!". إن فقراء العالم من أمثاله لا يحتاجون إلى الصدقة بل إلى العدالة. إنهم لا يحتاجون إلى كلمات فارغة. بل هم بحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية. إن هذا يشملنا جميعاً.

باء - مناقشة تحاورية

30- تحدث ممثلو الدول الأعضاء التالية أثناء المناقشة التحاورية: الاتحاد الروسي وإثيوبيا وأفغانستان والإمارات العربية المتحدة (باسم مجلس التعاون الخليجي) وإندونيسيا وبوركينا فاسو (باسم مجموعة الدول الأفريقية) وتوغو وتيمور - ليشتي وجزر البهاما وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسيراليون والصين وفيت نام (أدلت ببيان باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وبيان آخر بصفتها الوطنية) وقطر وكابو فيريدي (باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية) وكوبا وليبيا والمغرب وملديف (باسم الدول الجزرية

الصغيرة النامية التالية: جامايكا وجزر البهاما وسنغافورة وغيانا وفانواتو وفيجي وملديف وناورو وهايتي) والمملكة العربية السعودية وموريتانيا والهند. كما أخذ الكلمة ممثلون عن الاتحاد الأوروبي.

31- وأخذ الكلمة ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: الرابطة الصينية للتفاهم الدولي؛ ورابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية؛ وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة؛ ومنظمة يوفنتوم؛ والملقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان؛ ومجموعة حقوق الإنسان للشيخ؛ ولم تتمكن الدول التالية من الإدلاء ببيانات نظراً لضيق الوقت: أرمينيا وإكوادور وألمانيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان والبحرين وبوتسوانا وتونس والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا والسلفادور والسنغال وشيلي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكازاخستان ومصر وميانمار ونيبال وهايتي. ولم تتمكن الوكالات والمنظمات التالية من الإدلاء ببيانات نظراً لضيق الوقت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة المعونة؛ ومنظمة التعلم بلا حدود؛ ومركز البحث والتعليم بشأن المنظمات؛ ومركز جنيف للنهوض بحقوق الإنسان والحوار العالمي؛ والمعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة؛ وبرنامج الصحة والبيئة؛ والمعهد الدولي للإيكولوجيا الصناعية والاقتصاد الأخضر؛ والمعهد الدولي للحقوق والتنمية؛ ولجنة رصد حقوق المحامين في كندا؛ والمنظمة الدولية المعنية بأقل البلدان نمواً⁽¹³⁾.

32- وتكررت بعض الوفود بمرور 35 عاماً منذ أن جعل الإعلان المتعلق بالحق في التنمية التنمية حقاً من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف. وأشار الوفود والمتحدثون إلى صكوك دولية أخرى تعترف بالحق في التنمية، بما في ذلك إعلان وبرنامج عمل فيينا؛ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ ومسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويوصف الحق في التنمية بأنه جزء لا يتجزأ من جميع حقوق الإنسان الأخرى التي ينبغي أن يتمتع بها الجميع في كل مكان. وشدد المشاركون على العلاقة بين الحق في التنمية والنمو الشامل للجميع وضرورة "عدم ترك أحد خلف الركب". وشددت معظم الوفود ومنظمات المجتمع المدني على أهمية تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي والإقليمي، والتضامن، والوحدة، وتعددية الأطراف، في أعمال الحق في التنمية. ولاحظ بعض المشاركين الصلات الوثيقة بين التنمية والسلام وحقوق الإنسان. وأعرب أحد الوفود عن رأيه بأنه لا يمكن القضاء على الفقر ما لم يتوفر الحق في التنمية.

33- ورأى العديد من المتحدثين أن الحق في التنمية، والتعاون والتضامن الدوليين، تتسم بأهمية خاصة في التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19. وقد زادت التحديات الهائلة التي فرضتها الجائحة من تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية القائمة أصلاً. ولاحظ المتحدثون أن الجائحة قد عكست مسار المكاسب التي تحققت في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ورأى بعض المندوبين أن هذه التحديات تتطلب تعاوناً دولياً واستراتيجيات موحدة لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتلافي الأضرار الاقتصادية. وأشار أحد الوفود إلى دعوة الأمين العام المجتمع العالمي إلى التصدي لجائحة عدم المساواة والدخول في عقد اجتماعي جديد لعهد جديد⁽¹⁴⁾.

34- وناقش المشاركون الطريقة غير المتناسبة التي أثرت بها الجائحة على الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان المتضررة من الصراعات والشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية

(13) البيانات المرسلة إلى الأمانة متاحة في:

<https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/45session/Pages/Statements.aspx?SessionId=37&MeetingDate=17/09/2020>

(14) www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2020-07-18/secretary-generals-nelson-mandela-lecture-%E2%80%99Ctackling-the-inequality-pandemic-new-social-contract-for-new-era%E2%80%99D-delivered

والاحتلال الأجنبي، ووصفوا الكيفية التي تأثرت بها سبل عيش المجتمعات المحلية والاقتصادات الوطنية التي تعتمد على السياحة. كما لاحظ المتحدثون ما كان للجائحة داخل البلدان من أثر أكبر على المجتمعات الفقيرة والمهمشة ومجتمعات الشعوب الأصلية.

35- وأدان بعض المتحدثين التدابير القسرية الأحادية الجانب المتخذة، ويشمل ذلك فرض حصارات على البلدان، باعتبارها عقبات تحول دون التغلب على التحديات العديدة التي تطرحها الجائحة. وشدد أحد الوفود على أن الإعفاءات الإنسانية من هذه التدابير لا تأتي مفعولها، كما أنها لا تحول دون الآثار السلبية لهذه الجزاءات على حقوق الإنسان. وأعربت إحدى منظمات المجتمع المدني عن أسفها لخفض البلدان المانحة المساعدة الإنمائية الرسمية في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إلى هذه المساعدة. وأشار إلى الدين الخارجي للعديد من البلدان النامية، والتعديلات الهيكلية، وتدابير النقص، وجشع الشركات وقوى السوق في جني الأرباح بوصفها قيوداً تقف في وجه الحيز السياساتي اللازم لكي تعتمد الحكومات سياسات تحفيز اقتصادي لتعزيز جهود التعافي من جائحة كوفيد-19 على نحو أفضل وكفالة تدعيم حقوق الإنسان وحمايتها. وكررت الوفود أيضاً أن آثار تغير المناخ فرضت قيوداً إضافية على قدرة البلدان على التعافي. وأشار المشاركون أيضاً إلى العنصرية وكره الأجانب باعتبارهما عائقين أمام التعافي من الجائحة.

36- وتبادل الوفود والمشاركون الآخرون الممارسات الجيدة والمساهمات في أعمال الحق في التنمية خلال فترة جائحة كوفيد-19. ووصفت وفود عديدة مبادراتها للتعاون الدولي. وتتعلق بعض المبادرات بدعم المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبوجه خاص منظمة الصحة العالمية. وشدد المتحدثون على الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية في مكافحة جائحة كوفيد-19. وأشارت بعض الوفود إلى مشاركتها في مجموعة التضامن من أجل الأمن الصحي ومجموعة أصدقاء مرفق النفاذ العالمي للقاحات كوفيد-19. وأشارت وفود أخرى إلى تدابير محددة لدعم البلدان الأخرى، بطرق منها إرسال أفرقة طبية، والتبرع باللقاحات أو الإمدادات الطبية، وتوفير تدابير أخرى لدعم الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي، والرعاية الاجتماعية، والقضاء على الفقر المدقع، والمساواة بين الجنسين، والقدرة الإنتاجية، وطاقات الوقود غير الأحفوري، وأنشطة التنمية النظرية، فضلاً عن المساعدة الإنسانية في الكوارث الطبيعية أو تلك التي يتسبب فيها الإنسان. وأكد أحد الوفود أن مشاركته في التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، تقوم على أساس المنافع المتبادلة والرخاء المشترك باعتبارهما من أولويات التنمية الوطنية. وعلى الصعيد الوطني، شملت الممارسات الجيدة التي تشاطرتها الوفود تدابير تحسين الظروف المعيشية، وتعزيز حصول المهاجرين على المعلومات، وتدعيم تنسيق مختلف المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، ووضع بروتوكولات وقائية سريعة العمل، وإعادة ترتيب أولويات الموارد لتعزيز المشاريع ذات الأداء العالي. وأشار أحد المتحدثين إلى مبادرات بشأن توزيع سلال الأغذية من جانب منظمات المجتمع المدني الدينية والحركات الشعبية.

37- وقدم المندوبون وغيرهم من المشاركين توصيات إلى الدول الأعضاء ومجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمجتمع الدولي. ودعا بعض المشاركين إلى تعزيز الميزانية العادية للأمم المتحدة، وهو ما قد يساهم في تخصيص الموارد بصورة متوازنة. واقتُرحت وفود زيادة التعاون مع الأونكتاد، بما في ذلك في المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والأغذية والزراعة. وقال مشاركون آخرون إن أعمال الحق في التنمية سيتطلب إصلاحات عالمية وإقليمية ووطنية. وينبغي أن يعتمد العمل في هذه المجالات أيضاً نهجاً قائماً على حقوق الإنسان. ودعت الوفود ومنظمات المجتمع المدني إلى إزالة العقبات التي تعترض التمتع بالحق في التنمية من خلال تعليق الجزاءات وتخفيف عبء الديون.

وأوصى المتحدثون بتشجيع الحملات العامة ونشر المعلومات عن أهمية الحق في التنمية وفي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأوصت الوفود بأن يحترم التعاون الإنمائي ملكية البلدان والشعوب المتلقية عند تحديد أولوياتها الإنمائية دون التأثير على سيادة الدول.

38- وأوصت مجموعة من الدول بتبادل الممارسات الجيدة بشأن تنفيذ خطة عام 2030. ودعا أحد المتحدثين الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى تعزيز المشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني، ومنه إتاحة المجال لها للتعبير عن أفكار مبتكرة لتعزيز التنمية بوصفها حقاً. وأوصى متحدثون آخرون بزيادة الاتصالات بين الأفراد، من خلال التعاون المباشر وتبادل الممارسات الجيدة. كما ناقشوا أهمية نقل التكنولوجيا والسيادة التكنولوجية وتعزيز القدرات الإنتاجية. وطلب بعض المتحدثين إلى البلدان المتقدمة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق وتجاوز الهدف المتمثل في تخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية. وأوصى متحدثون أيضاً بخفض انبعاثات الكربون في العالم. ودافع بعض من الوفود وممثلي المجتمع المدني عن اعتماد صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية. ودعت إحدى منظمات المجتمع المدني جميع الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين إلى دعم تنفيذ اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية، معربة عن اعتقادها بأن المعاهدة من شأنها الإسهام في التمتع بالحق في التنمية وغيره من حقوق الإنسان.

39- وبالإضافة إلى المقترحات العامة، قدم المشاركون توصيات خاصة بسياق الجائحة. واقترح أحد الوفود وضع قائمة بمطالب البلدان النامية في التصدي للتحديات التي يطرحها كوفيد-19، تصاغ انطلاقاً من عملية تشاركية ونهج من القاعدة إلى القمة. واقترح الوفد أيضاً وضع مصدر مفتوح لتبادل الحلول. وأوصى المتحدثون ببذل جهود مشتركة على جميع المستويات، تشارك فيها الحكومات المحلية والمجتمع المدني ومنشآت الأعمال، لعكس اتجاه الضعف وعدم المساواة المتزايدة الناجمين عن الجائحة. وشملت مساهمات المشاركين دعوات إلى التوزيع العادل للقاحات والأدوية المضادة للفيروسات وأجهزة التنفس الصناعي، التي ينبغي أن تكون ميسورة التكلفة ومتاحة للجميع. واتفق المتحدثون أيضاً مع المشاركين في حلقة النقاش على أن تكون لقاحات كوفيد-19 سلعة عامة عالمية. وشددت مجموعة من الدول على أهمية الاقتصر على تطبيق القيود الضرورية والمتناسبة على حقوق الإنسان خلال أزمات الجائحة. وأعرب المشاركون عن تأييدهم لزيادة الدعم المقدم لمبادرة الرعاية الصحية الشاملة التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية. كما ذكر المشاركون جميع أصحاب المصلحة بأهمية حماية حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمهاجرين وغيرهم من الفئات الضعيفة خلال فترة الجائحة. وأعرب آخرون عن قلقهم إزاء تحريض السلطات على التمييز العنصري وكره الأجانب، ودعوا إلى الوقف الفوري لهذه الممارسات وإنصاف الضحايا.

40- وطرح المشاركون أسئلة على أعضاء المناقشة التحويرية، منها ما يلي: كيفية كفالة معاملة الحق في التنمية باعتباره مفهوماً شاملاً قابلاً للتطبيق على المستوى العالمي؛ وما هي المجالات الرئيسية التي تحتاج البلدان فيها إلى دعم دولي لتجاوز الأزمة الحالية؛ وما هو دور مجلس حقوق الإنسان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكيف يمكن تعزيز الشراكات الدولية للتعامل مع آثار الجائحة؛ وما هي آثار كوفيد-19 على التمتع بالحق في التنمية؛ وما هي مجالات حقوق الإنسان التي ينبغي إعطاؤها الأولوية أثناء الجائحة؛ وما هي بعض أفضل الممارسات في مجال التعاون الدولي وإعمال الحق في التنمية خلال جائحة كوفيد-19؛ وكيف يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الدخل المرتفع التي تعاني من ضعف شديد أن تتمكن من الحصول على تمويل في مجال التنمية؛ وما هي الحلول المبتكرة التي يمكن اقتراحها لتتبع هدف تخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو تتبعاً فعالاً لاستخدامها كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية.

رابعاً - ملاحظات ختامية أدلى بها المشاركون في حلقة النقاش

41- أشار السيد صادقوف إلى أن التعاون الدولي يدخل في صميم إعمال الحق في التنمية. وقال إن التاريخ يبين أن التعاون الدولي يخضع لإعادة التقييم باستمرار، مثل إنشاء عصابة الأمم وحلّها، وإنشاء الأمم المتحدة، وإقامة الستار الحديدي ثم سقوطه في أوروبا خلال الحرب الباردة. والتعاون الدولي ضروري لتنفيذ مفاهيم مثل الحق في التنمية. وقد يجادل مراقبون على سبيل التهكم بضرورة اندلاع حرب عالمية ثالثة لإعادة تعريف مفهوم التعاون الدولي وإعادة تنظيمه. وأكد السيد صادقوف أن جائحة كوفيد-19 تعادل الحرب في حد ذاتها. وقد حان الوقت لتركيز الاهتمام على التعاون الدولي بمعناه الحقيقي من خلال إجراءات ملموسة تتجاوز الورقات والشعارات والقرارات.

42- وأشارت السيدة دوران إلى أن الجهات العاملة في الاقتصاد وتخصيص الموارد للتنمية والجهات العاملة في مجال حقوق الإنسان والحق في التنمية يمكن أن تجتمع في مناسبات أكثر. ومن شأن تحسين التنسيق وزيادة تواتر الاجتماعات بشأن المواضيع المشتركة بين هذه الجهات الفاعلة أن يساهم في هذا الجهد المتعدد الأطراف. وأشارت إلى أن القطاع الرقمي قدم مساهمات هامة في التمتع بالحق في التنمية، ولا سيما أثناء الجائحة. بيد أن فوائد الاقتصاد الرقمي غير متكافئة إلى حد كبير. وكانت أوجه عدم المساواة هائلة بين من تتوفر لهم كامل وسائل الاتصال ومن تعوزهم تلك الوسائل، سواء على مستوى الأفراد أم البلدان. وفي حين أن بعض المنصات الرقمية عبر الوطنية حققت أرباحاً بالبلانين، فإن الموارد تعوز من هم في أمس الحاجة إليها. ومن الضروري جعل القطاع الرقمي أحد الأدوات الرئيسية للتنمية ولمعالجة الفجوة الرقمية. وقد بينت الجائحة أن البلدان في حاجة إلى تغيير طريقة إنتاجها واستهلاكها وتجارتها حتى لا تعود إلى النماذج السابقة؛ ومن المطلوب بناء نموذج أفضل وأكثر إنصافاً وعدلاً. وينبغي ألا يكون الاستقرار المناخي ومنع زيادة الاحترار العالمي إلى أكثر من درجتين مئويتين هدفاً فحسب، بل أن يكون أيضاً جزءاً من حق الإنسان في التنمية. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى إظهار تقادم جميع أشكال عدم المساواة في جميع المجالات.

43- وأشار السيد كوريا إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز في عدة مجالات بوسائل منها مثلاً الدعم المقدم من مرفق كوفاكس، فلا شيء يضمن حتى الآن حصول الناس في البلدان النامية على العلاجات واللقاحات على نحو منصف وفي الوقت المناسب. ودعا إلى اتخاذ تدابير أكثر، بعيداً عن الأقوال والشعارات، لضمان اتخاذ إجراءات جماعية وملموسة لجعل الحصول على تلك العلاجات واللقاحات حقيقة واقعة. وقال إن البلدان المتقدمة والشركات الخاصة التي تملك براءات اختراع لم تقدم سوى قدر ضئيل من الدعم لمبادرة كوستاريكا بإنشاء مجموعة طوعية من التكنولوجيات الجديدة لمكافحة كوفيد-19 أو من أجل مبادرات أخرى ذات صلة بتبادل التكنولوجيا. ورداً على أسئلة بشأن دور مجلس حقوق الإنسان والدور المحدد للحق في التنمية، دعا السيد كوريا إلى التغلب على تجزؤ القانون الدولي والنظام الدولي. وقال إنه ينبغي اتخاذ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بالحق في التنمية بصفتها إطارين أساسيين عند التفاوض بشأن إصلاح منظمة التجارة العالمية. وأضاف أن المقترحات الداعية إلى مراجعة نظام المعاملة الخاصة والتفاضلية أو تقويض الطابع المتعدد الأطراف للمنظمة تتعارض مع إعمال الحق في التنمية في البلدان النامية. وكذلك ينبغي أن تكون المقترحات المتعلقة بإصلاح منظمة الصحة العالمية متوافقة مع الميثاق ومع الحق في التنمية. وينبغي أن تأخذ القرارات الصادرة عن نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية وعن هيئات التحكيم الاستثمارية الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في الاعتبار؛ وهو ما لا يحدث حالياً في جميع هذه القرارات. وينبغي استكشاف إمكانات التعاون بين بلدان الجنوب، وهو أداة حاسمة للتعافي من الجائحة، استكشافاً كاملاً. وينبغي للبلدان أن تعزز قدراتها على المشاركة سواء في تقديم التعاون بين بلدان الجنوب أو في تلقيه.

44- وأشارت السيدة روسي إلى دراسة أجرتها جامعة جون هوبكنز في 118 بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وقدرت الدراسة، التي أجريت في عام 2020، أن 1,2 مليون حالة وفاة إضافية في صفوف الأطفال دون سن الخامسة قد تحدث في غضون ستة أشهر فقط بسبب انخفاض مستويات التغطية الروتينية بالخدمات الصحية وزيادة هزال الأطفال⁽¹⁵⁾. ويتضمن إعلان الحق في التنمية مفهوماً شاملاً للتنمية يغطي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، بيد أنه لا يتضمن التنمية الروحية. ويمكن لاعتماد صك ملزم قانوناً أن يثري تعريف التنمية بإدخال مفهوم التفكير في الاستدامة للأجيال المقبلة. وأيدت السيدة روسي رفض المفهوم الحالي للتنمية، المرتبط بالنمو الاقتصادي، باعتباره أسطورة زائفة، كما سبق أن بين ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وذكرت أن الوقت قد حان لفصل المناقشات بشأن الحق في التنمية عن فخ التسييس والاستقطاب الذي اتسمت به هذه المحادثات على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وأن يُنظر إلى هذا الحق كأداة هامة لإعمال جميع حقوق الإنسان من خلال الحوار البناء. وأوصت بأن تضع المفوضية السامية لحقوق الإنسان استراتيجية اتصالات للوصول إلى الناس على مستوى القاعدة الشعبية، لأن الإعلان غير معروف جيداً في جميع أنحاء العالم. كما أشارت السيدة روسي إلى تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي⁽¹⁶⁾، الذي يصف ثلاث سمات للتضامن الدولي، أي التضامن التفاعلي والوقائي والدولي. وأوصت بأن يكون التضامن الوقائي، الذي يعالج الأسباب الجذرية للظلم، هو المسار المتبع. واختتمت السيدة روسي حديثها باقتباس عن ميكيل أنجلو يقول: "رأيت الملاك على الرخام فنحتُ إلى أن أطلقت سراحه". والحق في التنمية والتضامن الدولي هما من الملائكة التي ينبغي إطلاق سراحها لأنها ستسهم إسهاماً كبيراً في العدالة الاجتماعية. وحثت جميع الأطراف على نحتها معاً، وبسرعة.

(15) www.thelancet.com/action/showPdf?pii=S2214-109X%2820%2930229-1

(16) A/HRC/47/31، الفقرة 6.